

الشافعي وأصغر علم أصول الفقه

أ.د. محمد الزحيلي *

التعريف بالبحث

اخترع المسلمون عدة علوم، ومنها علمان من علوم الشريعة، وهما علم مصطلح الحديث لتوثيق أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وحفظها، وعلم أصول الفقه لبيان الأحكام الشرعية الكلية، ومعرفة مصادر الشريعة، وتحديد الاجتهاد وشروط المجتهد، والتعارض وال ترجيح، ومنهج تفسير النصوص، وظهرت بواذر أصول الفقه في القرآن والسنة وأقوال الصحابة والأئمة والمجتهدين، لكنها مبعثرة.

وتميز الشافعي بصفات كثيرة جعلته مؤهلاً لجمع مبادئ أصول الفقه، وتدوينها، ووضعها في كتابه « الرسالة » التي أثارت انتباه العلماء، وقطعت بذور الاختلاف، ودفعت الفقهاء والعلماء في جميع المذاهب لإكمال البناء الأصولي، وحسب مناهج مختلفة، واستمر التأليف في جميع العصور حتى اليوم نظراً لأهمية هذا العلم وفوائده، والحاجة إليه في كل عصر لحماية الشريعة من أعدائها، ومساعدة العلماء لمعرفة أحكام المسائل المستجدة في كل عصر.

وجاء البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة مع التوصيات، ومصادر

البحث ومراجعته.

* أستاذ الفقه المقارن والدراسات العليا بجامعة الشارقة، ولد بدير عطية بريف دمشق عام ١٩٤١م، حصل على درجة الماجستير في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، عام ١٩٦٧م، وحصل على درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من الجامعة نفسها عام ١٩٧١م، وكان عنوان رسالته: «وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية»، له أعمال علمية كثيرة ما بين تأليف وتحقيق وبحث علمي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا للإيمان، واختار لنا الإسلام، ووفقنا لاتباع هديه القويم، لنسعد في الدنيا والآخرة.

والصلاة والسلام على رسول الله، المبعوث رحمة للعالمين بالنور والصراط المستقيم، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أنزل الله تعالى القرآن الكريم هدى وضياء ونوراً، وباعثاً على التفكير والعمل والجد، ففجر طاقات الأمة الإسلامية بالإبداع والعطاء، حتى أنار المسلمون العالم بالإسلام، وحملوا مشعل العلم إلى البشرية، واخترعوا العلوم الجديدة، وتركوا لنا التراث الزاخر الذي يشع بالضياء على الناس، ليستفيدوا منه - إن عملوا بما فيه - ويحملوا الريادة في الدنيا والآخرة.

واخترع المسلمون علوماً كثيرة في مختلف جوانب الحياة، ونخص بالذكر الإبداع والاختراع في العلوم الشرعية الخاصة بالأمر الديني، وهما: علم مصطلح الحديث لتأمين أسس السبل لرواية السنّة النبوية ونقلها وحفظها، وتنقيتها من الدخيل والموضوع والمكذوب المغترى، وحقق هذا العلم أهدافه الكاملة، وحفظت السنّة، لتكون المصدر التشريعي الثاني للأحكام الشرعية في الفقه، وللآداب الإسلامية، وللأخلاق والتربية، وغيرها لاقتفاء آثار رسول الله ﷺ في سيرته وهديه، وأخلاقه وشأنه.

والعلم الثاني: علم أصول الفقه الذي أبدعه المسلمون واخترعوه، ليعبد طريق التشريع، ويصون المصادر، ويحدد الطريقة المثلى للاستفادة من الكتاب والسنة، لاستنباط

الأحكام منها، ورسم المنهج السديد في تفسير النصوص فيها، وتحديد دلالتها الدقيقة، واستخلاص سائر المصادر التي تؤخذ منها الأحكام الشرعية، وكما يتفق مع مقاصد الشريعة الغراء، وأهدافها العليا.

وجاءت معالم أصول الفقه الأولى في القرآن والسنة، وأرسي دعائمها كبار الصحابة والتابعين، واعتمد عليها الأئمة المجتهدون في القرنين الأول والثاني، فجاءت متناثرة في ثنايا كلامهم، حتى قام الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فجمعها ودونها وكشفها وحدد منهجها.

وهذا هو موضوع البحث الذي يقتضي التعريف بعلم أصول الفقه، وبيان أهدافه، وتاريخ نشأته، وظهوره، علماً قائماً على يدي الإمام الشافعي، بعد توافر المؤهلات الخاصة به، وكتب فيه « الرسالة » التي أرسلها إلى بغداد، وانتشرت في الآفاق، وهزت المشاعر والأفئدة، وحرّضت عقول العلماء من سائر المذاهب على محاكاته ومضاهاته، فوضعت كتب الأصول في مختلف المذاهب، حتى نضج الفكر، ونشط العقل، وحدد المسار القويم للاجتهاد حتى تقوم الساعة، وذلك حسب الخطة الآتية:

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول: تعريف علم أصول الفقه وأهميته.

المبحث الثاني: نشأة علم أصول الفقه.

المبحث الثالث: الإمام الشافعي ومؤهلاته.

المبحث الرابع: كتب الإمام الشافعي في الأصول، ومنهجه.

المبحث الخامس: أثر الإمام الشافعي وكتبه في علم الأصول.

الخاتمة: خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لتتبع ما جاء في الموضوع، والمنهج التاريخي للسير مع خطوات التاريخ، ومراحل، مع شيء من المنهج التحليلي للنصوص والنقول والتعريفات والعبارات التي تلقي الضوء لتوضيح المعنى والمراد.

اشكالية البحث وأسئلته:

إن كثيراً من الاختلافات القديمة بين العلماء والمؤرخين تعود إلى حيز البحث والنقاش في الوقت الحاضر، ومن ذلك البحث في تاريخ علم أصول الفقه، وتثور الأسئلة حوله، من وضع أول هذا العلم؟ وما صحة نسبة هذا العلم للشافعي؟ وهل وجدت مبادئ لعلم أصول الفقه قبل الشافعي؟ وما هي مؤهلات الإمام الشافعي التي خولته للقيام بهذا العمل العظيم؟ وما هي آثار الشافعي في هذا العلم؟ وكيف تطور هذا العلم بعد ذلك؟

هذه الأسئلة والقضايا تحتاج إلى بيان، وهو ما تناوله هذا البحث بالدراسة، للإجابة عن هذه الأسئلة، ومعرفة الحقيقة ما أمكن، وذلك بعنوان: «الشافعي واضع علم أصول الفقه»، ونسأل الله التوفيق والسداد.

الدراسات السابقة:

إن معظم المؤرخين للعلوم والثقافة الإسلامية، والعلوم الشرعية، وتاريخ التشريع الإسلامي، والمصنّفين في أصول الفقه، وطبقات الأصوليين، يتفقون غالباً على الاعتراف بفضل الإمام الشافعي في وضع علم أصول الفقه، وأنه أول من وضعه، ويرى بعض الحنفية وغيرهم غير ذلك، ولكن يكتفي الأكثرية بعبارات عامة، أو فقرات، أو يتوسعون في مؤلفات، فرأيت أن أجلي هذه الحقيقة، وأقدمها كاملة، دون الخوض في التفاصيل، أو موضوعات علم أصول الفقه، بتسليط الضوء على جانب من حياة الإمام الشافعي، وإعطائه وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى في مؤهلاته التي ساعدته في وضع علم أصول الفقه وجمعه وتدوينه، بدراسة مختصرة ومفيدة إن شاء الله تعالى، مع بيان كتبه في الأصول، وأثرها فيمن بعده، وعرض مختصر لطرق التأليف في الأصول.

مع الأمل في الاستفادة من هذا العلم، وتطويره، وتجديده ليأخذ مداه الكامل، ويحقق هدفه السامي في حفظ الشريعة الإسلامية، وتأكيد صلاحيتها لكل زمان ومكان، وتلبية حاجات الأمة والمجتمع والتطور والحياة للأحكام الشرعية السديدة.

ونسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



المبحث الأول: تعريف علم أصول الفقه وأهميته

أولاً: تعريف علم أصول الفقه:

عرف كثير من الأصوليين علم أصول الفقه باعتباره مركباً إضافياً، وأنه مؤلف من ثلاث كلمات، وهي علم، أصول، الفقه، وعرفوا كل كلمة على حدة لغة واصطلاحاً، لفهم المعنى، وإدراك المضمون.

وأرى أنه لا حاجة لاقتفاء هذا المنهج الذي ينتهي إلى أن علم أصول الفقه هو العلم بأدلة الأحكام، ومعرفة وجوه الدلالة عليها من حيث الجملة^(١).

وعرف فريق آخر علم أصول الفقه باعتباره علماً ولقباً، بتعريفات كثيرة جداً، ونعرض نموذجين منها، فعرفه البيضاوي رحمه الله تعالى بأنه: « معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد »^(٢)، والمراد منه: التصور والتصديق بأدلة الفقه الإجمالية، وهي مصادره العديدة من الكتاب والسنة، والإجماع والقياس، والاستحسان، والاستصلاح، والاستصحاب، وقول الصحابي، والعرف والعادة، وشرع من قبلنا، وسد الذرائع، وغيرها، ومعرفة ما يميز الدليل الصحيح من الباطل، والدليل القوي من الضعيف، ومعرفة قواعد الاجتهاد والاستنباط، والاستدلال، ومعرفة صفة المجتهد الذي يستفيد من هذا العلم بتحديد شروطه وصفاته، لنخلص من هذا التعريف إلى أن علم أصول الفقه هو العلم الذي يكسبنا معرفة مصادر التشريع الإسلامي، ويبين لنا الدليل الصحيح الذي يرشد إلى حكم الله تعالى، مع رسم الطريق السديد لاستخراج

(١) انظر: التعريفات، للرجزاني ص ١٣٥، شرح الكوكب المنير، لابن النجار الفتوحى ١/ ٦٣، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ١/ ٥٨، المستصفى للغزالي ١/ ٥، نهاية السؤل، للإسنوي ١/ ١٨، فواتح الرحموت ١/ ٢٨، التلويح على التوضيح ١/ ٩ ط صبيح، الوجيز في علم أصول الفقه الإسلامي ١٥-٢١.

(٢) منهج الوصول، ص ٣.

الأحكام الشرعية ممن تتوافر فيه شروط الاجتهاد والتخصص، لإرشاد غير المتخصصين والعوام والمقلدين لتعلم أحكام الدين وتطبيقه^(١).

وعرف ابن عبد الشكور رحمه الله تعالى علم أصول الفقه بأنه: « هو العلم بالقواعد الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية »^(٢)، وسبقه إلى ذلك ابن الحاجب، مع حذف كلمة (الكلية)، وهذا يعني أن علم أصول الفقه قواعد وأسس وضوابط كلية ومبادئ عامة، يتوصل بها العالم المختص إلى استخراج الأحكام الشرعية بوساطة هذه القواعد، للوصول إلى الأحكام العملية، وهي الفقه، وذلك عن طريق مصادر التشريع حصراً^(٣).

ومن التعريفين السابقين يتحدد علم أصول الفقه بدراسة الأدلة، والحكم الشرعي، والاجتهاد، وقواعد الاستنباط من الأدلة، أو تفسير النصوص، والتعارض والترجيح^(٤).

ثانياً: أهمية علم أصول الفقه

إن علم أصول الفقه من أشرف العلوم، وأعظمها قدراً، وأكثرها نفعاً، لأن غايته هي الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية في كل ما يجري في الحياة، ليكون المسلم على منهج الله

(١) انظر: نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للإسنوي ١ / ١٧ وما بعدها، أصول الفقه لغير الحنفية ص ١٢ وما بعدها.

(٢) مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت ١ / ١٤، التعريفات للجرجاني ص ١٤٩.

(٣) التلويح على التوضيح ١ / ٨، شرح الكوكب المنير ١ / ٤٤، كشف اصطلاحات الفنون ٥ / ١١٧٦، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٥٨.

(٤) المستصفى ١ / ٧، الإحكام للأمدى ١ / ٩، شرح الكوكب المنير ١ / ٣٣، إرشاد الفحول ص ٥.

تعالى في حياته، ويصل إلى المكان الذي أمره الله به، ويتجنب المعاصي والمحرمات والمضار التي ينهى عنها.

وإن علم أصول الفقه ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة وطريق إلى معرفة حكم الله تعالى الصحيح في الوقائع والقضايا، فهو سلاح ماض، ومفتاح سديد في يد الباحث والمجتهد في اجتهاده وعمله^(١).

وتتجلى أهمية علم أصول الفقه في معرفة الفوائد التي يحققها، والغايات التي نجنيها منه، وأهمها:

١- أن علم أصول الفقه يرسم للمجتهد الطريق القويم الموصل إلى استنباط الأحكام، ويضع أمامه منهجاً واضحاً ومستقيماً في كيفية الاستنباط حتى لا ينحرف، ولا يخطئ بخط عشواء، ولا يزلّ به الهوى.

٢- أن علم أصول الفقه أحد الوسائل الناجحة لحفظ الدين من التحريف والتضليل، فصان أدلة الشريعة، وحصر مصادر الأحكام، فكان عقبة كأداء في وجه المنحرفين والمضللين الذين حاولوا الدّس في الأحكام، وتشويه مقاصد الشريعة، وتعطيل الشرع عن التطبيق الصحيح.

٣- أن علم أصول الفقه يبين للأمة عامة، ولأتباع المجتهدين، ولدارسي الفقه خاصة، المنهج الذي سلكه الإمام المجتهد، ويرسم لهم معالم الطريق الذي سار عليه في الاستنباط والاجتهاد، لتطمئن قلوبهم لعلمه، وتزداد ثقتهم بالحكم الذي وصل إليه، وتستقر نفوسهم إلى مسلك الإمام المجتهد، وأساس الاختلاف، وأن المجتهد يقصد وجه الله

(١) الإحكام للآمدي ٩ / ١، مختصر ابن الحاجب ص ٣، المقدمة لابن خلدون ص ٤٥٢.

تعالى، وابتغى مرضاته، دون أن يدفعه إلى ذلك الهوى، أو المصلحة الخاصة، أو التعصب، أو القصد المادي، أو التطلع إلى منصب أو جاه.

٤- أن علم أصول الفقه يكون عند الطالب والدارس والباحث ملكة عقلية وفكرية تصحح آفاق تفكيره، وتبّد الطريق أمامه للاجتهاد والاستنباط والتدرب على ذلك للوصول إلى الإدراك الصحيح، والفهم التام للحكم على الأشياء عندما يصبح في عداد الفقهاء والمجتهدين، من رجال الغد وعلماء الأمة، وحملّة الأمانة.

٥- أن علم أصول الفقه يرسم الطريق للعلماء في كل عصر، لمعرفة حكم الله تعالى في الوقائع الحادثة، والمسائل المستجدة، والقضايا التي لم يرد فيها دليل شرعي، ولم يجتهد فيها الأئمة السابقون، وهذا من أهم غايات علم أصول الفقه للحاجة الملحة للتشريع الدائم، والاجتهاد المستمر، لأن التشريع نفسه وليد الحاجة، والحياة متجددة، والتطور قائم، والمستجدات متلاحقة، وكلها تحتاج لبيان الحكم الشرعي لها عن طريق علم أصول الفقه.

٦- أن علم أصول الفقه يضبط الفروع الفقهية بضبط أصولها، ويجمع المبادئ المشتركة، ويبين أسباب التباين بينها، ويظهر أساس الاختلاف بين الأئمة المجتهدين والمذاهب، وأنها أسباب موضوعية علمية^(١).

(١) كتب العلماء عدة كتب في أسباب اختلاف الفقهاء مما لا مجال لعرضه هنا، انظر: كشف الأسرار ١/ ١٢، بداية المجتهد ١/ ٦، الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف لابن عبد البر (في الرسائل المنيرية) ٢/ ١٥٣، الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف للبطلاني، الإنصاف في بيان سبب الاختلاف للدهلوي، رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الخفيف، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، للدكتور مصطفى الحن، وغيرها.

٧- أن علم أصول الفقه هو الدعامة الرئيسة والركيزة الأساسية لدراسة المذاهب المختلفة، والمقارنة بينها، لعمل التوازن بينها، واختيار الصحيح أو الأصح، أو الأرجح، أو ما يتفق مع مقاصد الشريعة، وتحقيق الحاجة والمصلحة للناس والأمة، فعلم أصول الفقه هو المقياس الذي توزن به الآراء.

٨- أن علم أصول الفقه أحد الوسائل الرئيسة لوجود الثروة الفقهية الزاخرة التي خلفها لنا السلف الصالح، وأئمة المذاهب وعلماء الأمة، مما نفخر به في العالم، فكان لكل مذهب قواعده الأصولية التي استعان بها لبيان الأحكام الشرعية لكل الوقائع بما يسد حاجة الأمة، ويغطي الوقائع والنوازل والمستجدات، فأسس بذلك علم الأصول تراثاً شرعياً لا مثيل له في العالم، والعمل مستمر، والنشاطات محتدمة، والاجتهاد دائم^(١).



(١) أصول الفقه، أبو زهرة، ص ١٧، مقاصد الشريعة الإسلامية لمحمد الطاهر ابن عاشور ص ٦، علم أصول الفقه، خلاف ص ٣، أصول الفقه لغير الحنفية ص ٢٩، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١ / ٣٣ وما بعدها.

المبحث الثاني: نشأة علم أصول الفقه

كان التشريع في حياة رسول الله ﷺ معتمداً على الوحي الذي ينزل من السماء باللفظ والمعنى عن طريق القرآن، أو بالمعنى عن طريق السنة النبوية، وكان ينزل بالتدرج بحسب حاجات المجتمع الإسلامي والدولة الفتية، وكانت الأحكام الشرعية الواردة في القرآن والسنة القولية والعملية هي المادة الرئيسة للفقه في معرفة أحكام الله تعالى، ولكنها كانت تتضمن الأسس العامة للتشريع، والقواعد الكبرى للإسلام، والمبادئ الأصولية العامة التي ترسم منهج الاجتهاد لأهل العلم.

وكان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون الأحكام من رسول الله ﷺ، فإن غابوا عنه اجتهدوا فيما يقع معهم مما لم يرد في القرآن والسنة، ثم يعرضون اجتهداهم على رسول الله ﷺ عند حضورهم، ليقر الصواب، وينكر الخطأ ويبطله، وفي هذه الفترة تدرب الصحابة على الاجتهاد حسب التربية النبوية، وفهم القرآن والسنة وما ورد فيها من أحكام ومقاصد ومبادئ وقواعد وأسس، حتى صاروا مؤهلين لاستلام مهمة الاجتهاد بعد رسول الله ﷺ، مع معرفة أسباب النزول، وتوافر الملكة اللغوية عندهم، وسلامة الفطرة وغير ذلك مما يحولهم ممارسة الاجتهاد الكامل فيما يجري من الوقائع، وما يطرأ من الأحداث، وما يستجد مع الفتوحات، فاجتهدوا، وقرروا مبادئ عامة، واختلفوا، واحتج كل فريق لرأيه، وأصله، ودعمه بالحجج المنطقية والعقلية واللغوية والقواعد الشرعية، وتركوا مجموعة من المبادئ التي كانت بذوراً لعلم أصول الفقه، مع ما ورد في القرآن والسنة، بل صار لكبار الصحابة مناهج متميزة في الاجتهاد، مع الاختلاف فيها.

وانتقل الأمر إلى التابعين الذين ساروا على خطا الصحابة رضي الله عنهم، وتأثروا بمناهجهم، وتابعوا الاجتهاد، ووقع الاختلاف حتى ظهرت مدرسة الحديث في

الحجاز، ومدرسة الرأي بالعراق، ولكل منها منهجها في الاجتهاد والاستنباط ومعرفة الأحكام حتى وقع الخلاف الشديد بين المدرستين، وصار النزاع على أشده، وثار النقاش العلمي، وعقدت المناظرات، واشتد الجدل، بل طعن كل منهما في الآخر، وعاب طريقته، وتشكك فيما وصل إليه من أحكام، وكان كل إمام أو مجتهد أو مناظر يحاول أن يدعم رأيه بالأدلة، والبراهين العقلية والعلمية واللغوية، وبرز التعصب للفريقين، وشعر العلماء حينئذ بالحاجة الماسة لوجود ضوابط للاستنباط يعتمدون عليها، ومنهاج للتفكير يبنون عليه، وشروط للاجتهاد والاستدلال، وقواعد لأساليب البيان العربي الذي وردت به النصوص، فجادت قرائح الأئمة والمجتهدين والعلماء بمجموعة من ضوابط الاستنباط، وشروط الاجتهاد، وقواعد البيان والفهم والاستدلال، ومناهج التأصيل للتفكير، وهي في مجموعها براعم علم أصول الفقه^(١).

وصار كل إمام يشير إلى دليل الحكم، ووجه الاستدلال به، ويحتج على مخالفه بوجوه من الحجج، فكان الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرح باعتماده على الكتاب فالسنة ففتاوى الصحابة إذا أجمعوا، فإن اختلفوا تخير من آرائهم، ولا يخرج عنهم، ولا يأخذ برأي التابعين، لأنهم رجال مثله، ويحدد منهجه في القياس والاستحسان، فكان أصحابه ينازعونه بالقياس، فإن قال: أستحسن، لم يلحق به أحد، ثم يقول: علمنا هذا رأي، فمن جاءنا بأفضل منه تركناه.

وكان الإمام مالك رحمه الله تعالى يتبع منهجاً أصولياً واضحاً باعتماده على الكتاب والسنة، واحتجازه بعمل أهل المدينة، وتقديمه على خبر الآحاد، ولكن وقع اختلاف فيما

(١) أصول الفقه لغير الحنفية ص ٢٩، الملل والنحل ١ / ٢٠٦، المدخل إلى علم أصول الفقه ص ٩٣.

بعد بين علماء المالكية في عمل أهل المدينة، وغير ذلك من القواعد والمبادئ التي نظمها فيما بعد علم الأصول ونص عليها^(١).

وكان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يقول مثلاً في عدم وقوع الطلاق في عدة طلاق الخلع، ويقول: حجتي فيه من القرآن والأثر (السنة) والإجماع^(٢).

ولكن هذه المبادئ وتلك القواعد كانت متناثرة هنا وهناك، وتختلف من عالم إلى آخر، ومن مدرسة إلى أخرى، ولا يتنظمها سلك، ولا يحوطها سور، ولا تشكل علماً مستقلاً، مع وجود الاختلاف، والانقسام، والتعصب، إلى أن جاء الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فجمع شتات علم أصول الفقه، ودوّن قواعده وأحكامه، وصنف أول كتاب في علم أصول الفقه، وهو « الرسالة » التي طلبها منه بعض العلماء، فرسم منهج البحث والنظر والجدل، وقعد القواعد، وحدد الأدلة والمصادر، ونظم العلاقة بينها، وبين مكان كل منها ومرتبها، وعيّن الضوابط التي يجب السير عليها في الاستنباط، وقرب بين المدرستين المتنازعتين، والفريقين المختلفين، فأذعن له الموافق والمخالف، وانقرضت المدرستان، وزالتا من الوجود.

قال ابن خلدون رحمه الله تعالى: « واعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة، وكان السلف في غنية عنه، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ التي لا يحتاج إلى أزيد مما عندهم من الملكة اللسانية، وأما القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصاً،

(١) علم أصول الفقه ص ١٠٧، أصول الفقه، أبو زهرة ص ١٢، مباحث الحكم ص ٤٥، حجة الله البالغة ٣٠٧ / ١.

(٢) الأم ٥ / ١٢٣ ط دار الفكر بدمشق.

فمنهم أخذ معظمها...، فلما انقرض السلف، وذهب الصدر الأول، وانقلبت العلوم كلها صناعة، احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة، فكتبوها فناً قائماً برأسه، سموه: أصول الفقه...، وحين كان الكلام ملكة لأهله لم تكن هذه علوماً ولا قوانين، ولم يكن الفقه حينئذ يحتاج إليها؛ لأنها جبلة وملكة، فلما فسدت الملكة في لسان العرب قيدها الجهابذة المتجردون لذلك بنقل صحيح، ومقاييس مستنبطة صحيحة، وصارت علوماً يحتاج إليها الفقيه في معرفة أحكام الله»^(١).



(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٤، ٤٥٥.

المبحث الثالث: الإمام الشافعي ومؤهلاته

أولاً: نبذة مختصرة عن حياة الإمام الشافعي:

الشافعي: هو أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي، وكان السائب صحابياً، ونسب رسول الله ﷺ هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب (شيبه الحمد) ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي، فالشافعي مطلب بن قريش، يلتقي نسبه مع رسول الله ﷺ في عبد مناف بن قصي باتفاق المؤرخين^(١).

ولد الشافعي رحمه الله تعالى بغزة سنة ١٥٠ هـ، وتوفي والده، فانتقلت به أمه إلى مكة المكرمة، وهو ابن ستين، لينشأ بين أهله وذويه وأقربائه وعشيرته، وربى يتيماً، وتوفي في فسطاط مصر (القاهرة) سنة ٢٠٤ هـ، وقبره فيها مشهور، مع مسجد بجواره^(٢)، وله سيرة عطرة، وميزات فريدة.

قال الشيخ أبو زهرة رحمه الله تعالى: «لأن الشافعي يمثل فقهه تمام التمثيل الفقه الإسلامي في عصر ازدهاره وكمال نموه، فهو يجمع بين فقه أهل الرأي وفقه أهل الحديث بمقادير متعادلة، وهو الفقيه الذي ضبط الرأي، ووضع موازين القياس، وأول من حاول

(١) قال الزركلي عن الشافعي: الهاشمي، وهو خطأ وسبق قلم، فالإمام الشافعي من بني المطلب، وليس من بني عبد المطلب بن هاشم، الأعلام ٦/ ٢٤٩.

(٢) مناقب الشافعي، أبو بكر البيهقي ١/ ٧٦، مناقب الشافعي، الرازي ص ٣، طبقات الشافعية الكبرى ١/ ١٩٢، سيرة ابن هشام ١/ ١، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٤٤، وفيات الأعيان ٣/ ٣٠٥، حسن المحاضرة ١/ ٣٠٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦١، غاية النهاية ٢/ ٩٥، طبقات الفقهاء ص ٧١، الفتح المبين ١/ ١٢٧، الخلاصة ٢/ ٣٧٧، تاريخ بغداد ٢/ ٥٦، حلية الأولياء ٩/ ٦٣، الانتقاء ص ٦٦، الأعلام ٦/ ٢٤٩، الشافعي، أبو زهرة ص ١٤، الإمام الشافعي، الجندي ص ٣٧.

ضبط السنة، ووضح الطرق لفهم القرآن والسنة... وسائر ما وضعه من أصول الفقه قد وضع المبادئ الثابتة لصناعة الاستنباط وأصول التخريج»^(١).

وقال ابن خلكان رحمه الله تعالى: «وكان الشافعي كثير المناقب، جمّ المفاخر، منقطع النظر»^(٢).

ثانياً: مؤهلات الشافعي لوضع علم أصول الفقه:

تميزت حياة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بعدة أمور جعلته أهلاً لكتابة علم أصول الفقه وتدوينه، وهي:

١ - مواهبه الفطرية: كان الشافعي شديد الذكاء، راجح العقل، قوي الفطنة، تبدو عليه الشجاعة والفراصة، وكان من أحذق قريش في الرمي، يصيب عشرة من عشرة، وكان جهوري الصوت شديد الورع والتقوى، كثير العبادة، زاهداً في الدنيا، مقبلاً على العلم، شغوفاً به، متعمقاً في الفهم والاستنباط، فقد وهبه الله تعالى رصانة العقل، وقوة الحفظ، وجودة الذاكرة، وصفاء القرينة، وشدة الذكاء.

٢ - حفظ القرآن وتحصيل علوم القرآن والفقه: نشأ الإمام الشافعي في مكة المكرمة، وترعرع بجوار الكعبة المشرفة، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وأخذ تفسير القرآن الكريم وعلومه عن علماء مكة الذين ورثوه عن ترجمان القرآن ومفسره: عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما، عن طريق ابن جريج ومجاهد وعطاء رحمهم الله تعالى، وقد اشتهرت مكة بهذا، وكانت مجمع العلماء من جميع الأقاليم، فأخذ الفقه والعلوم الشرعية

(١) الشافعي، أبو زهرة ص ١١، طبعة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

(٢) وفیات الأعيان ٣ / ٣٠٥.

عن جملة علمائها، وأذنوا له بالإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة، قال له مسلم بن خالد الزنجي أحد علماء مكة: «أفت يا أبا عبد الله، فقد - والله - أن لك أن تفتي»^(١)، وهكذا جمع في مكة بين حفظ القرآن والتفسير وعلومه وبين الفقه والأحكام.

٣- حفظ السنة وعلومها: رحل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى إلى المدينة المنورة، وقصد الإمام مالكا رحمه الله تعالى، وله في ذلك قصة طريفة، وأخذ عنه الموطأ مشافهة، بعد أن حفظه في مكة وهو ابن عشر سنين، ولازم الإمام مالكا زهاء تسع سنوات متقطعة، وكان يتفقه عليه، ويدارسه في كل مسألة يستفتى فيها، ويراجعه فيما يحتاج إلى المراجعة، واتصل بجميع علماء أهل المدينة، وأخذ عنهم، واستفاد مما عندهم، فأخذ عنهم السنة وما يتعلق بها، وما أخرجته من علم، وما اشتهرت به من مدرسة الحديث، وأتقن علوم الحديث، فدافع عن السنة، ويّين مكانتها من القرآن الكريم، ورد شبه المنحرفين عنها، حتى لقب بناصر السنّة أو ناصر الحديث^(٢)، وله كتاب «المسند» و«السنن» في الحديث، وهو مطبوع^(٣).

٤- إتقان اللغة وعلومها: خرج الإمام الشافعي إلى البادية، ولزم قبيلة هذيل، وهي من القبائل العربية التي أعقرت في الشعر، وهذيل رجل من مضر، والنسبة لها هُذلي،

(١) مناقب الشافعي البيهقي ١ / ٣٣٨، مناقب الشافعي، الرازي ص ٨، ٩.

(٢) مناقب الشافعي، الرازي ص ٧، ١٠، الإمام الشافعي، الجندي ص ٩١، الشافعي، أبو زهرة ص ١٤٣، الرسالة ص ٦.

(٣) كتب الدكتور خليل ملا خاطر رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر عن «الشافعي وأثره في الحديث وعلومه»، وكتب الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى رسالة في «مسألة الاحتجاج بالشافعي» ونُشر في مجلة البحوث الإسلامية بالرياض، مجلد ١ العدد ٢، (ص ٣٣٩)، وقد حققها الدكتور خليل ملا خاطر، كما طبعت دار الريان للتراث بالقاهرة (مسند الإمام الشافعي) عام ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م، طبعة غير محققة، ثم حققه الدكتور خليل ملا خاطر، وطبعته إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

فتعلم كلامها، وأخذ اللغة عنها، وكانت أفصح العرب، فاستفاد منها - مع كونه عربياً وقرشياً - المعرفة الواسعة باللغة والشعر، حتى أصبح الإمام الشافعي حجة في اللغة، ونقل عنه الأصمعي شعرها وشعر الشنفرى^(١).

وهكذا اكتسب الشافعي فصاحة اللسان، وجودة النطق، وأخذ اللغة العربية من ينابيعها، بعد أن اختلط الحجاز بغير العرب، وفهم الشافعي أسرار العربية، وأدرك مرامي ألفاظها وعباراتها وأسلوبها، فساعده ذلك على تفهم معاني القرآن والسنة اللذين جاءا بالعربية الفصحى الأصيلة، وأفاده ذلك قوة في التعبير، ورصانة في الأسلوب، ودقة في استنباط الضوابط والقواعد والمعاني^(٢).

٥ التعمق في فقه الرأي: سافر الإمام الشافعي في سبيل طلب العلم وجمعه إلى العراق، وأخذ عن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقه العراقيين^(٣)، وكان سابقاً قد أخذ الحديث والتفسير عن الإمام مالك وعلماء المدينة، وفقه الحجاز من علماء مكة،

(١) قال الأصمعي رحمه الله تعالى: «صححت أشعار هذيل على فتى من قريش يقال له محمد بن إدريس». انظر: مناقب الشافعي، البيهقي ٢ / ٤٤، ٤٧، الإمام الشافعي، الجندي ٤٧، ٧٠، وأعرقت في الشعر: أي امتدت فيه عروقها، من أعرق الشجر: امتدت عروقه في الأرض، المعجم الوسيط ٢ / ٥٩٦.

(٢) قال الجاحظ رحمه الله تعالى: «نظرت في كتب هؤلاء النبغة، الذين نبغوا في العلم، فلم أر أحسن تأليفاً من المطلبي، لسانه يثر الدر»، ونقل صاحب القاموس المحيط عن الإمام الشافعي كلمة «النبغة» بمعنى الإنذار، انظر: مناقب الشافعي، البيهقي ٢ / ٥١، مغيث الخلق في بيان الأحق، الجويني ص ٣٤، الإمام الشافعي، الجندي ص ١٧٠.

وقال عبد الملك بن هشام: «الشافعي بصير باللغة، يؤخذ عنه، ولسانه لغة، فاكتبوه» وقالوا: «إن لغة الشافعي وحدها يحنج بها» وقال الزعفراني رحمه الله تعالى: «ما رأيت الشافعي يلحن قط» تهذيب التهذيب ٩ / ٢٧.

(٣) يقول الشافعي رحمه الله تعالى: «لقد حملت عن محمد بن الحسن وقرعير، ليس فيه إلا سماعي منه» ويقول: «ما أحد في الرأي إلا وهو عيال على أهل العراق» ويقول: «الناس عيال على أهل العراق في الفقه» مناقب الشافعي، البيهقي ١ / ١٦٢.

فجمع بين علم الحجاز وعلم العراق، وكان فقهه يجمع بين علم أهل الحديث وعلم أهل الرأي، وجمع بين علم العقل وعلم النقل وفقه الكتاب والسنة.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى: « انتهت رئاسة الفقه في المدينة إلى مالك بن أنس، فرحل إليه وأخذ عنه، وانتهت رئاسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن حملاً ليس فيه شيء إلا وقد سمعه عليه، فاجتمع عنده علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث، فتصّرف في ذلك حتى أصّل الأصول، وقعد القواعد، وأذن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره، حتى صار منه ما صار^(١) ».

وأُتحت له هذه الدراسة والرحلة أن يقف على فقه أهل الرأي ومناهجهم في الاستدلال والاستنباط، كما كان واقفاً على مناهج أهل الحديث وفقههم وعلمهم، ثم اتخذ مذهباً مغايراً لهما، ومراوفاً بين الجمع، والترجيح، وبين الاجتهاد الشخصي، فأصبح نسيج وحده، حيث تمكن من تدوين علم الأصول.

٦- دراسة علم الجدل والمناظرة والمنطق: وأخيراً فقد سافر الإمام الشافعي إلى اليمن الذي كان مشهوراً بعلم الجدل والمناظرة والمنطق فدرسها، وأصبح مناظراً من الطراز الأول، فيجادل أهل العراق لإمامه بالقرآن والسنة وبلاغتهما، وينظر أهل الحجاز لإدراكه الحكم الشرعية والعلل القياسية، ولم ينظر أحداً إلا وظهر عليه^(٢).

(١) وهذا مأخوذ من كلام ابن أبي الجارود المكي رحمه الله تعالى، انظر: الرسالة ص ٧، الشافعي، أبو زهرة ص ٧.

(٢) كان الإمام الشافعي يبتغي من مناظرته الوصول إلى الحق، ويقول: « ما جادلت أحداً إلا ورجوت أن يكون الحق معه » ويقول: « رجوت أن يأخذ الناس عتي هذا العلم على ألا ينسب إلي منه شيء » مناقب الشافعي، البيهقي ١ / ١٧٣.

كما كان الشافعي رحمه الله تعالى يستفيد من موسم الحج في أثناء إقامته في مكة وقدمه عليها، ليجتمع مع كبار علماء المسلمين في العقيدة والحديث والفقه واللغة، فيأخذ عنهم. ويأخذون منه، ويجادلهم، وينظرهم، فاجتمع فيه رجاحة العقل، وسعة الاطلاع، وفصاحة اللسان، وقوة البيان، ورصانة الأسلوب، وصدق فيه حديث رسول الله ﷺ: « قَدِّمُوا قَرِيشًا، وَلَا تَقْدِمُوها، وتعلموا منها، وَلَا تَعْلَمُوهَا »^(١)، ويضاف إلى ذلك التقوى والورع، قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهو ما كان مشهوراً عن الشافعي رحمه الله تعالى^(٢).

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: « الشافعي فيلسوف في أربعة أشياء: في اللغة، واختلاف الناس، والمعاني، والفقه »^(٣).

هذه الصفات والخصائص السابقة التي امتاز بها الإمام الشافعي رحمه الله تعالى جعلته مؤهلاً لكتابة علم أصول الفقه، وتدوين قواعده، ووضع ضوابط الاجتهاد والاستنباط والاستدلال، فأصل الأصول، وقعد القواعد، ليعصم أهل الاجتهاد والخلاف والمناظرة من الخطأ والانحراف في الاستنباط والاستدلال، ويضع بين أيديهم الموازين لبيان الخطأ من الصواب فكان بحق أول من وضع علم الأصول^(٤).

(١) هذا الحديث رواه الإمام الشافعي والطبراني والديلمي، (كشف الخفاء ٢ / ١٢٩ ط مؤسسة الرسالة)،

وانظر ما ورد في فضل قریش في كتاب: مناقب الشافعي، البيهقي ١ / ١٦ وما بعدها

(٢) قال الإمام مالك رحمه الله تعالى للشافعي عندما جاءه فتى يطلب العلم: « يا فتى، إني أرى الله قد ملأ قلبك نوراً فلا تطفئه بظلمة المعصية »، انظر مناقب الشافعي للبيهقي ١ / ١٠٣، بالمعنى.

(٣) مناقب الشافعي، البيهقي، ٢ / ٤١، مناقب الشافعي، الرازي ص ٢٠.

(٤) انظر وصف شخصية الشافعي بدقة وتوسع في كتاب: الشافعي، محمد أبو زهرة ص ٣٥، وكتاب: مناقب الشافعي، للبيهقي.

قال أبو ثور رحمه الله تعالى: «لولا أن الله تعالى منَّ عليَّ بالشافعي للقيت الله تعالى، وأنا ضال، ولما قدم علينا، ودخلنا عليه، كان يقول: «إن الله تعالى قد يذكر العام، ويريد به الخاص، وقد يذكر الخاص، ويريد به العام، وكنا لا نعرف هذه الأشياء، فسألنا عنها... فعلمنا أن كلامه ليس على نهج كلام غيره» رحمه الله تعالى^(١)، وهو ما شرحه الإمام الشافعي في «الرسالة».

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: «ما كنت أعرف قبل الشافعي ناسخاً ولا منسوخاً»^(٢)، وهو ما شرحه الإمام الشافعي في «الرسالة» في النسخ والمنسوخ.

وقال محمد بن عبد الحكم المصري: «لولا الشافعي ما عرفت كيف أرد على أحد، وعرفت ما عرفت، وهو الذي علمني القياس رحمه الله، فقد كان صاحب سنة وأثر، وفضل خير، مع لسان فصيح طويل، وعقل صحيح رصين»^(٣).

ثالثاً: ادّعاءات:

ينقل بعض الباحثين أن ابن النديم ذكر في «الفهرست» أن أول من دوّن علم أصول الفقه في سفر مستقل هو الإمام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وهذا الادّعاء ليس له دليل علمي، وإنما أثبتت الأدلة التاريخية والواقعية عكسه، وأن ابن حلدون رحمه الله تعالى وغيره أكدوا أن الشافعي هو أول من دوّن علم أصول الفقه.

(١) مناقب الشافعي، الرازي ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق ص ١، وانظر: مباحث الحكم، مذكور ص ٤٦، أصول الفقه، أبو زهرة ص ١٣.

(٣) الرسالة، المقدمة ص ١٥، دار النفائس.

فإن أراد ابن النديم من كلامه وجود ضوابط ومبادئ ومناهج أصولية في مذهب الإمام أبي حنيفة، وفي كلام أبي يوسف، فهذا لا نخالفه فيه، فإن الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم ينطلقوا في اجتهادهم من هوى، أما إن أراد تدوين الأصول وجمعها في كتاب معين، فهذا لا دليل عليه، ويخشى منه مجرد التعصب.

والواقع أن عبارة ابن النديم لا تدل على المعنى الذي ينقله عنه بعض علماء الأصول، والعبارة لا توحي بأن للصاحبين كتاباً في أصول الفقه، وإنما يعدد عند ترجمة الإمام أبي يوسف، والإمام محمد الكتب، ويقول: «ولأبي يوسف من الكتب في الأصول والأُمالي: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب المناسك»^(١)، وكذا ما قال عن كتب الإمام محمد بن الحسن أن له كتاب (الأصل في الفروع)، فهي كتب أصول في أبواب الفقه، وليس في أصول الفقه.

وتدعي الشيعة الإمامية^(٢) أن أول من دون علم أصول الفقه هو الإمام محمد الباقر، ولكن لم يصل إلينا شيء من ذلك، ولم يوجد سند تاريخي يؤيد هذا الادّعاء، وهذا ما اعترف به أحد أبرز علمائهم في هذا العصر، وهو باقر الصدر في المرجع السابق فيقول: «التاريخ يشير إلى أن علم الأصول ترعرع وازدهر نسبياً في نطاق الفقه السني قبل ترعرعه وازدهاره في نطاقنا الفقهي الإمامي»، ثم يعطي الدليل على ذلك، وهذا يدل على موضوعيته.

(١) الفهرست ص ٢٠٣، ٢٠٤، تصوير مكتبة الخياط.

(٢) كفاية الأصول للشيخ كاظم الأنصاري، تقديم جواد الشهرستاني ص ٧، دروس في الأصول، لباقر الصدر ٤٤ / ١

وإن أريد أن الإمام محمد الباقر، وابنه الإمام جعفر الصادق رحمهما الله تعالى أمليا على أصحابهما قواعده، ثم جاء المتأخرون فجمعوا مسائله، فهذا لا نزاع فيه، والله أعلم.

والحقيقة أن موضع الخلاف ليس في أول من تكلم في أصول الفقه، فالمتكلمون في الأصول قبل التدوين كثيرون في عهد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وليس الخلاف في الكلام عن موضوعات الأصول كدلالة الألفاظ أو الرأي أو الاستحسان أو غيرها، وإنما في سبق التأليف فيه، ووضع قواعده، وغيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « أول من جرد الكلام في أصول الفقه من الأئمة الشافعي^(١)، وقال ابن خلدون رحمه الله تعالى: « وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله عنه، فأملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها عن الأوامر والنواهي، والبيان والخبر، والنسخ، وحكم العلة المنصوصة من القياس^(٢) ».

وقال الرازي رحمه الله تعالى: « اعلم أن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطو إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل إلى علم العروض^(٣) ».



(١) مجموع الفتاوى ١٠ / ٨٨، ١٩ / ١٧٨، ٢٠ / ٤٠٣، وانظر الفتح المبين ١ / ٨٩، الشافعي، أبوزهرة ص ٣٢٨، أصول الفقه، أبوزهرة ص ١٤، علم أصول الفقه، خلاف ص ١٦، تاريخ التشريع الإسلامي، الخضر ص ١٨٦، مباحث الحكم، مذكور ص ٤٥، أصول الفقه، البردبي ص ٩، ١١، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، التلمساني ص / ح.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥.

(٣) مناقب الشافعي، الرازي ص ٥٦.

المبحث الرابع: كتب الإمام الشافعي في الأصول

صنف الإمام الشافعي، وهو واضع علم أصول الفقه، عدة كتب في الأصول، وهي:

١ - الرسالة: وهي أكبر الكتب وأهمها وأشهرها، وقد كتب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فصول «الرسالة» في مكة المكرمة بعد تجواله في الأقطار، وعندما قدم بغداد في المرة الثانية طلب منه الفقيه الحافظ عبد الرحمن بن مهدي^(١) أن يضع كتاباً في معاني القرآن والسنة والناسخ والمنسوخ، وحجية الإجماع، وأجاب الشافعي لذلك، وكتب له «الرسالة».

وكان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يسمي «الرسالة»: «الكتاب» أو «كتابي» وسميت الرسالة، واشتهرت في عصره، لأنه أرسل الكتاب مع الحارث بن سريج النقال إلى عبد الرحمن بن مهدي، فغلبت هذه التسمية على «الكتاب»^(٢)، وبقي هذا العنوان حتى الآن.

ولما استقر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في مصر أعاد كتابة «الرسالة» وأملأها على الربيع بن سليمان، وجعلها مقدمة لكتابه «الأم» وهي النسخة الأخيرة والصحيحة التي وصلت إلينا^(٣).

واستهل الشافعي رحمه الله تعالى «الرسالة» بموضوع البيان (ص ٢١) فعرّفه، وبين أنواعه، وهي: بيان القرآن للقرآن، وبيان السنة للقرآن، وبيان الأحكام بالاجتهاد

(١) هو عبد الرحمن بن مهدي، الحافظ الإمام، ولد سنة ١٣٥هـ، ومات سنة ١٩٨هـ، قال الشافعي: «لا أعرف له نظيراً في الدنيا». الرسالة ص ١١ هامش، مرجع العلوم الإسلامية ص ١٣٥، والمراجع فيها.

(٢) الرسالة ص ١٢.

(٣) انظر: مقدمة الرسالة، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ص ١، مناقب الشافعي، البيهقي ١/ ٢٣٠، مناقب الشافعي، الرازي ص ٥٥، ٥٧، الفتح المبين ١/ ١٢٧، أصول الفقه لغير الخنفية ص ٣٠، الإمام الشافعي، الجندي ص ٢٧٣.

والقياس، ثم انتقل رحمه الله تعالى إلى مباحث القرآن والسنة (ص ٥٣)، فيبين أن بعض نصوص القرآن عام يراد به العموم، وبعضها عام يدخله الخصوص، وبعضها عام من حيث الظاهر، وهو يجمع العام والخاص، وبعضها عام من حيث الظاهر والمراد به الخاص، ثم بين المشترك والمجمل والمفصل، ثم أسهب الكلام عن أكثر الموضوعات أهمية منذ عصره حتى اليوم، وهو حجّة السّنّة ووجوب اتباعها (ص ٧٣) وأن ذلك فرض بنصوص القرآن الكريم، ويبيّن مكانة السّنّة في التشريع، ومراتب السّنّة بالنسبة للقرآن الكريم، (مؤكدة، ومبينة، ومفسرة، وزائدة) وأن درجتها بعد القرآن الكريم، لأنه كلام الله، وهو الأصل، وتطرّق الشافعي بشكل خاص إلى حجّة خبر الواحد في إثبات الأحكام الشرعية، ثم تكلم رحمه الله تعالى عن الناسخ والمنسوخ (ص ١٠٦)، ثم استعرض مصادر التشريع (ص ٤٧١)، فيبيّن حقيقة الإجماع وحجّيته، ووضع الضوابط للقياس، وتعرض لرد الاستحسان^(١).

واتبع منهج الفنّلة أي السؤال والجواب، وطريقة علماء الكلام، ولذلك سمّيت بطريقة المتكلّمين، مع الاستدلال بالكتاب والسّنّة والآثار واللغة والمعقول، وبيان بعض الأحكام الفقهية، والمناقشات والردود على المخالفين.

٢- كتاب جماع العلم: وهو كتاب صغير كتبه الشافعي رحمه الله تعالى لإثبات حجّة خبر الأحاد، ووجوب العمل به، والردّ على من أنكره، وقد أفرد لأهميته، وشدة الاختلاف فيه في ذلك العصر^(٢).

(١) طبعت الرسالة مع كتاب « الأم »، وطبعت طبعة مستقلة عدة مرات، وأهمها بتحقيق العلامة أحمد شاكر، مع الإخراج بحلة قشبية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م، ثم صورت بالأوفست باستمرار.

(٢) هذا الكتاب مطبوع مع كتاب « الأم » الجزء السابع ص ٢٥٠، وأفرده أحمد شاكر بالنشر، ثم حققه الأستاذ أحمد عبد العزيز، ونشرته دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

٣- كتاب إبطال الاستحسان: بيّن فيه الإمام الشافعي معنى الاستحسان من وجهة نظره، ورد على القائلين به، وأن الواجب اتباع ما شرع الله تعالى، وأن الاستحسان احتكام للعقل والهوى والشهوة^(١).

٤- كتاب اختلاف الحديث: وهو الكتاب الذي وضعه الشافعي رحمه الله تعالى للجمع بين الأحاديث التي يبدو عليها التعارض، وهو أول كتاب من نوعه في هذا الموضوع، ولم يقصد منه الإمام الشافعي استيعاب جميع الأحاديث التي وردت في هذا الباب، وفيه مقدمة عن حجّة السنّة وخبر الواحد وعلاقة السنّة بالقرآن، وبين معاني الأحاديث التي يشكل معناها، وإن لم يظهر عليها تعارض، ورتبه على أبواب الفقه^(٢).

٥- كتاب أحكام القرآن، وهو في أصول الفقه، جمعه البيهقي رحمه الله تعالى، وفيه آيات الأحكام، وكيفية استنباط الفقه منها^(٣).

٦- كتاب القياس، وهو أحد مصادر الفقه الإسلامي، حسب قواعد وضوابط محددة، وأفرده في كتاب لأهميته^(٤).

وقد وضع الإمام الشافعي رحمه الله تعالى علم أصول الفقه ليكون ميزاناً وضابطاً لمعرفة الخطأ من الصواب في الاجتهاد، والصحيح من غير الصحيح من الأدلة والآراء،

(١) هذا الكتاب مطبوع مع كتاب « الأم » الجزء ٧ ص ٢٦٧-٢٧٧.

(٢) هذا الكتاب مطبوع على هامش الجزء السابع من كتاب الأم ص ٨٠٢، ثم طبع مستقلاً، وحققه الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، انظر: مرجع العلوم الإسلامية ص ٣١٤.

(٣) حقق هذا الكتاب العلامة الشيخ الدكتور عبد الغني عبد الحلق رحمه الله تعالى، ونشره بالقاهرة.

(٤) انظر: مقدمة الرسالة ص ١٣.

وأن يكون قانوناً يلتزم به المجتهد عند الاستنباط، ويقيس به الأمور الطارئة، والقضايا المادية، والمستجدات العلمية، ويوزن فيه أحكام غيره.

وطبق الشافعي رحمه الله تعالى هذه القواعد والضوابط، والموازن والقوانين، في مناقشة آراء الأئمة والفقهاء، فكتب كتاباً في اختلاف الإمام مالك، وكتاباً في اختلاف محمد بن الحسن وأهل الرأي، وكتاباً في الرد على سير الأوزاعي، ورد الإمام أبي يوسف عليه، رحمه الله تعالى^(١).

كما التزم الإمام الشافعي في مذهبه واجتهاده بهذه القواعد والضوابط والموازن، وقيد نفسه بها، وسار عليها، فكانت « الرسالة » في أصول المذهب الشافعي، وكانت أصولاً نظرية وعملية في آن واحد، ولم تكن دفاعاً، أو دليلاً وتسويغاً لفروعه الفقهية^(٢).



(١) هذه الكتب مطبوعة مع كتاب « الأم » الجزء السابع.

(٢) أصول الفقه، أبو زهرة ص ١٦.

المبحث الخامس: أثر الشافعي في علم أصول الفقه

لما وضع الإمام الشافعي رحمه الله تعالى علم أصول الفقه، صار هذا العلم كالشمس الساطعة في ربوع العالم الإسلامي، وترك آثاراً عظيمة، ونَبّه الشافعي إلى أهمية علم أصول الفقه، وضرورته، وحاجة العلماء والأئمة والمجتهدين والباحثين وطلبة العلم له.

قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله تعالى: «لما نظرت الرسالة للشافعي أذهلتني، لأنني رأيت كلام رجل فصيح ناصح، فإني لأكثر الدعاء له»^(١)، وسبق كلام الإمام أبي ثور، والإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى، في الشافعي وأثره.

أولاً: الأساس والبناء:

كانت «الرسالة» أول كتاب أصولي، فلم تشتمل على جميع بحوث الأصول، شأن كل عمل جديد، يكون في الغالب صغيراً، وغير منظم، ولا مستوف.

لكن كانت «الرسالة» المنارة الباسقة لإزالة التعصب بين العلماء، وكانت السبب في القضاء على النزاع والخلاف بين أصحاب مدرستي الحديث والرأي، وإقامة الجسور بينهما، ووضع الأسس المتفق عليها بين الفريقين والنزعتين.

وكانت «الرسالة» الحافز والمحرّض والمحرّك لدعوة العلماء للتأليف والكتابة في علم أصول الفقه، وكانت حجر الأساس في بناء صرح هذا العلم، فشمر العلماء والأئمة عن ساعد الجد، وحرّروا المصنفات، وأكملوا البناء الذي أقام أساسه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، وكان لهم فضل نماء هذا العلم، وتحرير مسائله، ووافقه في أكثرها، وخالفوه في بعضها، وزادوا عليه، فزاد الحنفية الاستحسان والعرف، وزاد المالكية إجماع أهل المدينة

(١) الرسالة ص ١.

والمصالح المرسله والذرائع، وكتب الإمام أحمد رحمه الله تعالى كتاب « العلل » و « الناسخ والمنسوخ » وكتاب « طاعة الرسول »، وزاد الحنابلة قول الصحابي، وكتب كثير من فقهاء المذاهب الأخرى في علم أصول الفقه، وتناوله العلماء بالبحث والتأليف^(١).

ثانياً: شروح الرسالة:

نالت « الرسالة » شهرة واسعة في عصر الشافعي رحمه الله تعالى، وعكف كثير من العلماء، وخاصة من علماء الشافعية، على دراسة « الرسالة » وشرحها والتعليق عليها، والتنافس فيها.

فشرحها الإمام أبو بكر الصيرفي، محمد بن عبد الله، المتوفى سنة ٣٣٠ هـ، وأبو الوليد النيسابوري، حسان بن محمد، المتوفى سنة ٣٤٩ هـ، والقفال الشاشي الكبير، محمد بن علي بن إسماعيل، المتوفى سنة ٣٦٥ هـ، وأبو بكر الجوزقي، محمد بن عبد الله الشيباني النيسابوري، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ، والجويني أبو محمد، عبد الله بن يوسف، والد إمام الحرمين، المتوفى ٤٣٨ هـ، وغيرهم^(٢).

ثالثاً: طرق التأليف في الأصول:

إن أسلوب الكتابة في علم أصول الفقه قد اختلف بعد الشافعي رحمه الله تعالى، فبعض العلماء سار على منهج الإمام الشافعي في « الرسالة » بتقرير المسائل، والتدليل عليها، وإقامة الحجج، واتخاذ السؤال والجواب أساساً في البيان على طريقة علماء الكلام،

(١) الشافعي، أبو زهرة ص ٣٣٨، أصول الفقه، شعان ص ١٦.

(٢) كتب الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في ذلك وأطال (الرسالة ص ١١ حاشية التحقيق)، ولم يذكر المؤرخ فؤاد سبزي شيئاً عن خطوطات شروح الرسالة، مما يدل على عدم وجودها، أو أنها في حكم المفقودة، وانظر: كشف الظنون ١ / ٥٥٥ وما بعدها، مرجع العلوم الإسلامية ص ٦١١.

وسميت هذه الطريقة بطريقة الشافعية، أو بطريقة المتكلمين، وهي الطريقة التي اختطها الإمام الشافعي في « الرسالة »، وكتب بها أكثر علماء الشافعية والمالكية والحنابلة والمعتزلة وعلماء الكلام.

وبعض العلماء سار في كتابة علم أصول الفقه على طريقة التأليف في الفقه، فسبك قواعد الأصول بأسلوب متتابع ومتسلسل، وسميت هذه الطريقة بطريقة الفقهاء، أو طريقة الحنفية، وسار عليها أكثر علماء المذهب الحنفي وبعض العلماء من المذاهب الأخرى.

وجاء المتأخرون في القرن السابع الهجري، وما بعده، فجمعوا بين الطريقتين باتباع مزايا وفوائد كل طريقة، وتجنب عيوبها، وسميت هذه الطريقة بطريقة المتأخرين.

ولكل طريقة مزاياها وعيوبها وكتبها، حتى جاءت طريقة المحدثين في هذا العصر بالكتابة في علم أصول الفقه، كما سنبينه.

أ طريقة المتكلمين أو الشافعية:

تمتاز هذه الطريقة بأنها تحقق قواعد علم أصول الفقه تحقيقاً منطقياً نظرياً، وتقرر القواعد الأصولية وتنقيحها، وتثبت ما أيده البرهان العقلي والنقلي، وتنظر إلى الحقائق المجردة، ولم تلتفت إلى التوفيق بين القواعد وبين الفروع التي استنبطها الأئمة في الفقه، ولا تعنى بالأحكام الفقهية، لأن الأصول علم مستقل عن الفقه، فكانت هذه الطريقة تهتم بتحرير القواعد وتنقيحها، فما أيده العقل، وقام عليه البرهان، فهو الأصل والقاعدة، سواء أوافق الفروع المذهبية أم خالفها، وسواء أوافق الأصل الذي وصل إليه الإمام أم لا، وهو ما صرح به إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى^(١)، ولذا نلاحظ مثلاً أن الآمدي

(١) قال إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى: « على أن في مسلك الأصول لا نلتفت إلى مسائل الفقه، فالفرع يصحح على الأصل، لا على الفرع » البرهان ٢ / ١٣٦٣.

اعتبر الإجماع السكوتي حجة، خلافاً لأصل إمامه الشافعي رحمه الله تعالى، لأن الدليل والحجة أو صلاه إلى ذلك، وأن الجويني اعتمد ورجح عدة قواعد ومبادئ وصل إليها بالعقل والمنطق، وإن خالف فيها الإمام الشافعي في الأصول والفروع الفقهية^(١).

ويكثر في هذه الطريقة أسلوب الفنقلة، أي: فإن قلت... قلنا، على طريقة علماء الكلام، وتقل فيها الفروع الفقهية، وهي في الواقع أقرب حقيقة إلى وضع المبادئ والقواعد والأصول التي تعتبر أساساً، لتأتي الفروع على منوالها، فالأصول حاكمة على الفروع، وهي دعامة الفقه والاستنباط، وهذا الأسلوب أبعد الناس عن التعصب لفرع فقهي، أو حكم مذهبي.

واعتمدت هذه الطريقة على منهج الإمام الشافعي في « الرسالة » في التأصيل، والتفعيد، والاستدلال، والاعتماد على الكتاب، والسنة، واللغة، والمنطق، من هنا جاءت تسميتها وعنوانها، واشتهرت بذلك.

ولكن هذه الطريقة تُسرف أحياناً في الأمور النظرية والعقلية التي يستحيل وقوعها عقلاً، أو شرعاً، مثل جواز تكليف المعدوم، والحسن والقبح العقليين، كما تتعرض لبعض بحوث العقيدة وعلم الكلام، مثل عصمة الأنبياء قبل النبوة، ويقل فيها الربط بين الأصول والفروع^(٢).

ومن أهم كتب هذه الطريقة: الرسالة للإمام الشافعي، والتقريب والإرشاد للباقلاني ٤٠٣ هـ، والمعتمد لأبي الحسين البصري، ٤٣٦ هـ، والبرهان لإمام الحرمين الجويني

(١) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي ١ / ١٨٠، وانظر المسائل التي خالف فيها الجويني إمامه الشافعي في: البرهان ٢ / ١٤٤٢.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥، أصول الفقه، أبو زهرة ص ٣٣١، علم أصول الفقه، خلاف ص ١٧.

٤٧٨ هـ، والمستصفي للغزالي ٥٠٥ هـ، والمحصول لفخر الدين الرازي ٦٠٦ هـ، والإحكام للآمدي ٦٣١ هـ، ومختصر ابن الحاجب المالكي ٦٤٦ هـ^(١).

ب- طريقة الفقهاء أو الحنفية:

هذه الطريقة متأثرة بالفروع، وتتجه لخدمتها، وإثبات سلامة الاجتهاد فيها، وتمتاز هذه الطريقة بأخذ القواعد الأصولية من الفروع والأحكام الفقهية التي وضعها أئمة المذهب الحنفي، ويفترضون أنهم راعوا هذه القواعد عند الاجتهاد والاستنباط، فإن وجدوا فرعاً يتعارض مع القاعدة لجؤوا إلى تعديلها بما يتفق مع هذا الفرع، مثل قولهم: المشترك لا يعم إلا إذا كان بعد النفي فيعم، ومثل قولهم: إن دلالة العام قطعية إلا إذا خُصص، ويتفرع على ذلك تقديم النص العام على خبر الآحاد عند التعارض، لأن خبر الآحاد ظني، والعام قطعي.

والهدف من هذه الطريقة تجميع الأحكام الفرعية في قواعد كلية، وضوابط عامة، فيضعون القاعدة الأصولية بما يتفق مع الفروع، ويستمدون الأصول من فقه الإمام وفروع الأصحاب، ويعبرُ البزدوي رحمه الله تعالى عن ذلك في أصوله بقوله: «على هذا دلت فروع أصحابنا»^(٢).

والسبب في اللجوء إلى هذه الطريقة أن علماء الحنفية لم يعثروا على كتب في أصول الفقه من وضع أئمتهم، كما عثر علماء الشافعية في «الرسالة»، فبحثوا عن القواعد الأصولية في الفروع الفقهية، باعتبار أنها لا بد أن تكون قائمة على أساس، وأنها كانت في ذهن المجتهد، واعتمد عليها ذهنياً.

(١) مفتاح السعادة ٢/ ١٨٣، مفتاح الوصول، التلمساني، تقديم الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص ٥، الفتح المبين ١/ ١٢٣ وما بعدها، مرجع العلوم الإسلامية ص ٦١٠ وما بعدها، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١/ ٦٧.

(٢) أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ١/ ٢٩٢.

وهذه الطريقة تكثر فيها الفروع الفقهية، وهي أقرب إلى الفقه، وأليق بالفروع، وأشبه بقواعد الفقه الكلية، وكانت للدفاع عن المذهب الذي ينتمي إليه مؤلف الكتاب، وتجعل من الأصول مقاييس مقررّة ومؤكدة له، وليست حاكمة عليه^(١)، لذلك تجد الأحكام الفقهية كثيرة جداً جداً في كتاب أصول السرخسي، وأصول البزدوي وغيرهما، وكذلك تختلف كثيراً عن طريقة المتكلمين في الشكل والمنهج والمضمون، مما دفع العلماء فيما بعد للجمع بين الطريقتين، بأخذ ميزات كل طريقة، وتجنب مساوئها، فيما يرون، كما سيأتي.

ومن أهم الكتب التي ألّفت على طريقة الفقهاء: كتاب الأصول للكرخي ٣٤٠هـ والأصول للجصاص الرازي ٣٧٠هـ، وتأسيس النظر في الخلاف وتقويم الأدلة للذبوسي ٤٣٠هـ، والأصول للسرخسي حوالي ٤٩٠هـ، والأصول للبزدوي ٤٨٢هـ والمنار للنسفي ٧١٠هـ وتنقيح الفصول للقرافي المالكي ٦٨٤هـ، والتمهيد للإسنوي الشافعي ٧٧٢هـ والمسودة لآل تيمية ٦٥٢هـ ٦٨٢هـ، ٧٢٨هـ^(٢).

ج- طريقة المتأخرين والمعاصرين:

جاءت طريقة المتأخرين ابتداء من القرن السابع الهجري لتجمع بين الطريقتين السابقتين، بما فيهما من مزايا، فتقعد القاعدة، وتقيم الأصل، وتثبت بالأدلة والبراهين، ثم تذكر الفروع والأحكام الفقهية التي تتفرع عن هذا الأصل، وتطبقه عملياً، كما تشير إلى الفروع التي خالفت الأصل، وتبين سبب المخالفة، وسار على هذه الطريقة - فيما بعد - أكثر العلماء من المذاهب الأربعة.

(١) لئن كانت الحنفية أول من سار على هذه الطريقة فإنهم لم تنحصر بهم، فإن بعض العلماء من المذهب المالكي والشافعي والحنبلي قد سلكوا هذه الطريقة في الأصول التي تطبق على الفروع الجزئية في المذهب، كالقرافي المالكي، والإسنوي الشافعي، وآل تيمية الحنابلة، وابن القيم الحنبلي، انظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥، علم أصول الفقه، خلاف ص ١٧، أصول الفقه، أبو زهرة ٢١، ٢٣.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٦، تابع التراجم لابن قطلوبغا الحنفي ص ٦ وما بعدها، مرجع العلوم الإسلامية ص ٦١ وما بعدها، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١ / ٦٩.

وأهم كتب هذه الطريقة: بديع النظام الجامع بين أصول البزدوي والإحكام، للساعاتي أو ابن الساعاتي ٦٩٤ هـ، وتنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ٧٤٧ هـ، لخصه من كتاب البزدوي والمحصول للرازي ومختصر ابن الحاجب، ومنها: جمع الجوامع لابن السبكي ٧٧١ هـ، والتحرير لابن الهمام ٨٦١ هـ، ومسلم الثبوت لابن عبد الشكور ١١١٩ هـ، ويلحق بها كتاب الموافقات للشاطبي ٧٩٠ هـ، الذي انفرد بطريقة خاصة في التأليف، وقريب منه قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٦٦٠ هـ^(١).

وجاء علماء الشريعة المعاصرون فكتبوا في علم أصول الفقه على طريقة المتأخرين، مع المقارنة بين الطرق، والمناهج السابقة، وطالبوا بإحياء علم أصول الفقه، ليعود للحياة والتطبيق للاستفادة منه، مع طلب التجديد في المسائل والقواعد والضوابط التي تعتمد على الأعراف والعادات، ولتلبية ظروف العصر، والقضايا الواقعية، والمستجدات العقلية والفكرية والمنهجية لمواجهة التطور السريع في العلوم والتقنية والتقارب والعولمة.

وكتب كثير من المعاصرين كتباً قيمة في أصول الفقه في العصر الحاضر، منهم الشوكاني ١٢٥٠ هـ، والخضري ١٩٢٧ م، وشاكر الحنبلي ١٩٤٨ م، وخلاف ١٩٥٥ م، وأبو زهرة ١٩٧٤ م، وشعبان، والبرديسي، وحسب الله، ومدكور، والدواليبي، ووهبة الزحيلي، ومحمد أديب الصالح، وحمد الكبيسي، ومحمد الزحيلي، ولا يزال التأليف قائماً ومستمراً^(٢).



(١) مرجع العلوم الإسلامية ص ٦٢٣ وما بعدها، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١ / ٦٦، ٧١.

(٢) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١ / ٧٣ وما بعدها.

الخاتمة

بعد العرض السابق نبين خلاصة البحث ونتائجه، ثم تقدم بعض التوصيات والمقترحات.

أولاً: خلاصة البحث ونتائجه:

١- لقد فجر القرآن الكريم طاقات الأمة العربية والإسلامية، فأبدعت، وأنجزت، وحققت إنجازات دينية ودنيوية طوال التاريخ وفي جميع العلوم، ومنها اختراع علم مصطلح الحديث، وعلم أصول الفقه.

٢- تتجلى أهمية علم أصول الفقه بأنه يحدد الطريق القويم لاستنباط الأحكام، ويحدد مصادر الشريعة، ويحفظ الدين، ويبيّن منهج الأئمة والمجتهدين، ويكون ملكة عقلية وفكرية لممارسة الاجتهاد، ويرسم الطريق لمعرفة أحكام المستجدات، ويضبط الفروع بالأصول، ويساعد في مقارنة المذاهب، ويزود الثروة الفقهية.

٣- ظهرت براعم علم أصول الفقه في مبادئ القرآن والسنة وأقوال الصحابة والأئمة والمجتهدين، وكانت متناثرة، ولا يوجد سلك يجمعها.

٤- كان الشافعي رحمه الله تعالى أول من وضع علم أصول الفقه، بعد أن حصل على المؤهلات بذلك، فطرياً بالذكاء والعقل، ودينياً بالتقوى والورع، وكسبياً بحفظ القرآن وتحصيل علومه، وحفظ السنة ومعرفة علومها، وإتقان اللغة وعلومها، والجمع بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، وفقه كل منهما، ومنهجهما، ودراسة علم الجدل والمنطق والمناظرة، فنسبة علم الأصول له كنسبة المنطق إلى أرسطو، والعروض إلى الخليل.

٥- صنف الشافعي عدة كتب في أصول الفقه، أهمها الرسالة، وهي في القمة، ثم جماع العلم، وإبطال الاستحسان، واختلاف الحديث، وأحكام القرآن، وكتاب القياس، وكلها وصلت إلينا وطبعت، واتخذها الشافعي منهجاً لاستنباط مذهبه.

٦- كانت الرسالة الأساس لبناء علم أصول الفقه، وكانت المنارة الباسقة لحمل العلماء على محاكاتها ومجاراتها، والشروح عليها، ثم تنوعت طرق التأليف في علم أصول الفقه، فسارت طريقة المتكلمين على منوالها، وسارت طريقة الفقهاء على طريقة الفقه، وجاء المتأخرون فجمعوا بين الطريقتين بأخذ ميزات كل منهما، وتجنب السلبيات، حتى قام علماء العصر بالتصنيف والتأليف.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

١- على المسلمين أن ينشروا قواعد علم أصول الفقه في العالم لتحديد المنهج السديد في التفكير والبحث، والدراسة والاجتهاد.

٢- على العلماء أن يقوموا بإحياء علم أصول الفقه في المدارس الشرعية والأزهرية، والمعاهد الدينية، والجامعات، وأن يعقدوا له الحلقات والندوات والمؤتمرات لبيان العمل بموجبه، والسير على خطاه، والاستفادة منه في الحياة العلمية عامة، وفي العلوم الشرعية خاصة، وفي الفقه على وجه أخص.

٣- ندعو لتجديد بعض مبادئ علم أصول الفقه وقواعده من الناحية الشكلية والموضوعية، مما له صلة بتطبيقات قواعد العرف والعادات، وتطبيقات الإجماع، وظروف العصر، والمعطيات العلمية الجديدة، وربطه بمقاصد الشريعة تأصيلاً وتطبيقاً،

والاستفادة من التقنية المعاصرة، ومن تقارب الشعوب والأمم وعولمة الأنظمة، وربط علم الأصول بالجانب العبادي والفكري والوجداني والسلوكي والتربوي وواقع المسلمين والفروع الفقهية.

٤- نوصي بكتابة علم أصول الفقه بطريقة معاصرة في التأليف، والمنهج، والخط، والتبسيط، وسهولة العرض، ثم إتقان الإخراج الفني للمطبوعات.

٥- نقترح تجنب مبادئ علم الكلام وأساليبه، والمبادئ المنطقية القديمة التي كانت سائدة في العصور الأولى، وصبغت علم أصول الفقه بكثير من قواعدها وأساليبها.

٦- لا بد في عرض أصول الفقه من ربطه بالفروع، وبيان أثر الاختلاف في المبادئ والقواعد الأصولية على الأحكام الفقهية، مع تجنب الأمثلة العملية التي كانت في السابق ولم يبق لها وجود اليوم، ونعوضها بالأمثلة الواقعية من الحياة المعاصرة في مختلف جنبات الأحكام في المعاملات، والاقتصاد، والطب، والمحاسبة، والقانون، والعلاقات الدولية. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

- ١- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي الأمدى (٦٣١هـ) مؤسسة الحلبي، القاهرة - ١٩٦٧م.
- ٢- إرشاد الفحول: محمد علي الشوكاني (١٢٥٥هـ) مصطفى البابي الحلبي - مصر - ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م.
- ٣- أصول الفقه: الشيخ محمد الحضري بك (١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م) المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ط ٥، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٧م.
- ٤- أصول الفقه: الشيخ محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م) مطبعة نجيم، القاهرة - د. ت.
- ٥- أصول الفقه: الشيخ محمد زكريا البرديسي، دار النهضة العربية - مصر، ط ٣، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- ٦- أصول الفقه الإسلامي: الشيخ زكي الدين شعبان، دار النهضة العربية، القاهرة - ١٩٦٧ - ١٩٦٨م.
- ٧- أصول الفقه لغير الحنفية: مجموعة من أساتذة كلية الشريعة بالأزهر - لجنة البيان، القاهرة - ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.
- ٨- الأعلام: خير الدين الزركلي، د. ن، بيروت، الطبعة الثالثة - ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- ٩- الإمام الشافعي: عبد الحليم الجندي، دار الكتاب العربي، القاهرة - د. ت.
- ١٠- البرهان في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين (٤٧٨هـ) تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب رحمه الله، طبعة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، قطر - ط ١، ١٣٩٩هـ.
- ١١- تاريخ التشريع الإسلامي: الشيخ محمد الحضري بك (١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م) المكتبة التجارية الكبرى، مصر - ط ٧، ١٩٦٠م.

- ١٢- الرسالة: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ط ١، ١٣٥٨هـ / ١٩٤٠م - تحقيق الدكتور عبد الفتاح كباره، دار النفائس، بيروت - ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ١٣- رفع الملام عن الأئمة الأعلام: أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية (٧٢٨هـ) مكتبة القاهرة - مصر - د.ت.
- ١٤- الشافعي: الشيخ محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م) دار الكتاب العربي، القاهرة - د.ت - طبعة دار الكتاب العربي، القاهرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ١٥- شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد الفتوحي، ابن النجار (٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م - مكتبة العبيكان - الرياض - ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ١٦- علم أصول الفقه: الشيخ عبد الوهاب خلاف (١٩٥٦م) مطبعة النصر، القاهرة - ط ٦ - ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.
- ١٧- الفتح المبين في طبقات الأصوليين: عبد الرحمن المراغي، ط ٦، تصوير بيروت ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- ١٨- الفهرست: ابن النديم محمد بن إسحاق (٣٨٠هـ) تصوير مكتبة خياط - د.ت.
- ١٩- كشف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي (١١٥٨هـ) تصوير مكتبة كلكتا - الهند - ١٨٦٢م.
- ٢٠- كشف الأسرار: عبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ) عن أصول البزدوي (٤٨٢هـ) القاهرة، تصوير عن طبعة ١٣٠٧.
- ٢١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ملا كاتب جلبي (١٠٦٧هـ) ط أولى - د.ن - ١٣١٠هـ.
- ٢٢- مباحث الحكم عند الأصوليين: الأستاذ محمد سلام مذكور، دار النهضة العربية - القاهرة - د.ت.

- ٢٣- مختصر المنتهى = مختصر ابن الحاجب الأصولي المالكي (٦٤٦هـ) د.ن - مصر - ١٣٢٦هـ.
- ٢٤- مرجع العلوم الإسلامية: الدكتور محمد الزحيلي، دار المعرفة، دمشق، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٢٥- المستصفي: محمد محمد، حجة الإسلام الغزالي (٥٠٥هـ) المطبعة الأميرية - بولاق - مصر - ١٣٢٢هـ، ومعه فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور (١١١٩هـ).
- ٢٦- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: أحمد بن مصطفى، طاش كبرى زاده (٩٦٨هـ) دار الكتب الحديثة، القاهرة - ١٩٦٨م.
- ٢٧- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: التلمساني المالكي (٧٧١هـ) مكتبة الخانجي - مصر - ١٩٦٢م.
- ٢٨- المقدمة: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٨٠٨هـ) المكتبة التجارية - القاهرة - د.ت.
- ٢٩- مناقب الشافعي: أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) تحقيق السيد أحمد صقر - رحمه الله تعالى - دار التراث - القاهرة - ١٩٧٠م.
- ٣٠- مناقب الشافعي: محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) المطبعة العلامية - مصر - د.ت.
- ٣١- منهاج الوصول إلى علم الأصول: ناصر الدين البضاوي (٦٨٥هـ) - مطبعة كردستان، القاهرة - ١٣٢٦هـ.
- ٣٢- نهاية السؤل: عبد الرحيم الأسنوي (٧٧٤هـ) مطبعة صبيح، مصر، د.ت.
- ٣٣- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي: الدكتور محمد الزحيلي، دار الخير، دمشق - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

